

5 May 2004
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

وثيقة مقدمة من الولايات المتحدة

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بهدف القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ بتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف، تركز الولايات المتحدة على ثلاثة أولويات: (١) دعم الجهود المبذولة لإنهاء أعمال العنف وتشجيع المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين؛ (٢) ضمان امتثال الدول لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ (٣) تشجيع كل الدول في المنطقة على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقييد بالمعاهدات والنظم الدولية الأخرى لمنع انتشار الأسلحة النووية.

١ - دعم جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط

يظل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وكل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤيد الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون الوصول إلى تسوية سلمية تكفل حدودا مأمونة وآمنة للأطراف المعنية. وتسلم الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الجهود المبذولة للوصول إلى الامتثال العالمي للمعاهدة يجب أن تشمل تحسين الأمن في منطقة الشرق الأوسط. وقد تعاونت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا (ويُشار إليهم معا باسم اللجنة الرباعية) في وضع خريطة للطريق لتحقيق رؤية الرئيس بوش التي تتوخى قيام دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتظل الولايات المتحدة



ملتزمة بخريطة الطريق، والرؤية التي تتوخى قيام دولتين، وبالتسوية التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

٢ - ضمان الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

يشكل الشرق الأوسط تحدياً لا يستهان به لنظام منع انتشار الأسلحة النووية. وأثناء اجتماع اللجنة التحضيرية عام ٢٠٠٣، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها البالغ إزاء عدم الامتثال للمعاهدة. فما لم نكن قادرين على ضمان تنفيذ دول أية منطقة للاتفاقات القائمة التي هم أطراف فيها ودعمها لها، فلن يكون هناك كثير من الأمل في إبرام اتفاق لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة. فالامتثال هو أعلى أولوياتنا بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تتصرف بحزم إزاء المسائل المتعلقة بعدم الامتثال. ومن الواضح من الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أن أنه يجب على الدول الأطراف في المعاهدة توخي الحذر إزاء من يسيئون استخدام الحقوق التي تكفلها لهم المعاهدة بالمضي في برامج نووية "سلمية" لإخفاء مساعيهم الحقيقية. فالبعض يدعون التقيّد بالمعاهدة بينما يواصلون اقتناء تكنولوجيات نووية حساسة، ويحتفظون بطموحات لحيازة أسلحة نووية، ويسعون وراء امتلاك قدرات نووية سرا.

وقد تم التصدي للمسائل المتعلقة بعدم الامتثال في العراق، حيث تم إسقاط نظام ديكتاتوري ينتهك أبسط حقوق مواطنيه في الالتزام الجاد بعدم انتشار الأسلحة النووية، وحيث يواصل فريق الاستطلاع في العراق جهوده لكشف وفهم البرامج المخطورة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف في العراق. وفي القانون الإداري الانتقالي الذي تم توقيعه في ٨ آذار/مارس، أكد مجلس الحكم العراقي مجدداً تمسك الشعب العراقي بالالتزامات العراقية بعدم انتشار الأسلحة النووية وبالمعاهدات التي هو طرف فيها.

ويحتل البرنامج النووي الإيراني مركز الصدارة في دواعي القلق إزاء عدم الامتثال في الشرق الأوسط. فالبيانات التي كُشِف عنها علناً خلال عام ٢٠٠٢ عن العديد من المنشآت النووية السرية في إيران قد ساعدت على بدء الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقات مستمرة شديدة الدقة بشأن عدم امتثال إيران لالتزاماتها بشأن الضمانات. وقدم محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال العام الماضي أربعة تقارير مجلس محافظي الوكالة بشأن الأنشطة النووية السرية الإيرانية. وتؤكد هذه التقارير بتفصيل مدهش ما أصبح الآن معروفاً بشكل علني عن النشاط النووي السري المستمر في إيران منذ ١٨ عاماً. ويشمل هذا النشاط أنشطة غير معلن عنها لإثراء اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم، والسعي لحيازة

تصميمات متقدمة لأجهزة الطرد المركزي من طراز P-2، وإجراء تجارب على فلز اليورانيوم والبولونيوم - وكلاهما من المكونات الهامة للأسلحة النووية - وبذل جهود متعمدة ودؤوبة لإخفاء هذه الأنشطة عن العالم. وليس ثمة شك في أن إيران كانت تنتهك بصورة خطيرة التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على مدار ١٨ عاما على الأقل.

وتستمر أعمال التفتيش والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران، في محاولة للتصدي لكثير من المسائل غير المحسومة. وإننا ننتظر تقريراً جديداً من المدير العام البرادعي قبل اجتماع مجلس محافظي الوكالة القادم في حزيران/يونيه، لتقديم مزيد من المعلومات عن أنشطة إيران النووية، والتحقق مما إذا كانت إيران تفي بالتزامها بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بإثراء المواد النووية وإعادة معالجتها. واستمرار إيران في السعي لامتلاك قدرات للأسلحة النووية يمثل تهديداً أمنياً غير مقبول للمجتمع العالمي، وتحدياً جوهرياً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعقبة كبرى أمام احتمالات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويجب على إيران أن تتخلى عن سياسة الخداع التي تتبعها، وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للتوقف بصورة دائمة ويمكن التحقق منها عن الجهود التي تقوم بها فيما يتصل بالأسلحة النووية.

وفي ١٩ آب/أغسطس، تعهدت ليبيا بوقف برنامجها للأسلحة النووية، وإعلان كل أنشطتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح بعمليات تفتيش ورصد فورية للتحقق من هذه الإجراءات. وتعمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بصورة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة ليبيا على الوفاء بالتزاماتها. وكان تعاون ليبيا ممتازاً حتى الآن، وتم إزالة كل المعدات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبرنامج الليبي للأسلحة النووية من ليبيا تقريباً - بما في ذلك وثائق تصميمات الأسلحة النووية وتصنيعها، وأجهزة الطرد المركزي المتقدمة من طرازي P-1 و P-2 ومكوناتها، وكمية كبيرة من المعدات التي ترتبط ببرنامج أجهزة الطرد المركزي. وأزيل وقود يورانيوم عالي الإثراء من المفاعل النووي الليبي في تاجوراء ونُقل إلى روسيا ضمن الجهود الدولية المستمرة حالياً لتحويل المفاعل إلى وقود اليورانيوم منخفض الإثراء الأقل حساسية للاستخدام في انتشار الأسلحة النووية. وتجري الجهود المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تنسيق وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يوجد ممثلوها في ليبيا لمراقبة عمليات الإزالة التي تقوم بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وللتفتيش على بعض المواد، وللتحفظ على بعض الأصناف المحددة.

وكان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد وجد في ١٠ آذار/مارس أن ليبيا لا تمثل لاتفاقات الضمانات التي أبرمتها، وتم إبلاغ ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة. غير أنه نظرا للخطوات الهامة التي اتخذتها ليبيا لمعالجة هذه الانتهاكات، فإن مجلس المحافظين ابلغ مجلس الأمن بما للعلم فقط، توقعنا لاستمرار إحراز تقدم في هذا الصدد. وأعرب مجلس الأمن، في بيان رئاسي صدر في ٢٢ نيسان/أبريل، عن تقديره للقرار الليبي. وكما أوضح الرئيس بوش، فإن نبد ليبيا لأسلحة الدمار الشامل يُعد نقطة تحول بالغة الأهمية على الطريق نحو عودة ليبيا إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي. وتعرب الولايات المتحدة عن سعادتها البالغة بنجاح ليبيا حتى الآن في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتعتقد أن "النموذج الليبي" في تفكيك أسلحة الدمار الشامل يصبح بصورة سريعة نموذجاً دولياً ملزماً يجب على الدول الأخرى التي تعمل على انتشار الأسلحة النووية محاكاته، وعلامة نجاح لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ككل.

٣ - عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجهود الأخرى المبذولة لتعزيز معاهدات ونظم منع انتشار الأسلحة النووية

تواصل الولايات المتحدة تشجيع نشوء بيئة في منطقة الشرق الأوسط تشجع على توسيع نطاق قبول جميع دول المنطقة للقواعد الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وبموجب المادة التاسعة من المعاهدة، فإن الدول غير الأطراف في المعاهدة حالياً لا يمكنها الانضمام للمعاهدة إلا كدول غير حائزة للأسلحة النووية. ولا تزال قوانين الولايات المتحدة وسياساتها تحظر تقديم مساعدات نووية يُعتمد بها إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجميع أنشطتها النووية. والدول غير الأطراف في المعاهدة حالياً لا تفي بهذا الشرط، وبالتالي فهي غير مؤهلة للحصول على إمدادات نووية يُعتمد بها من الولايات المتحدة. كما أننا نشجع بقوة الأهداف الأخرى لمنع انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يلي:

- التصديق على اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها؛
- سريان البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها بالكامل؛
- الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية؛
- الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية ودعم إجراءات تنفيذها تنفيذاً فعالاً؛
- التقيد بالمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة استراليا، والمبادئ التوجيهية لاتفاق واسينار؛
- الانضمام إلى مدونة السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة حث الدول الموردة للمواد النووية، في المحافل الثنائية والدولية، على الامتناع عن تصدير أية معدات وتكنولوجيا تتصل بأسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها إلى بلدان في الشرق الأوسط، ولا سيما البلدان التي تدعم الإرهاب. وفي الخريف الماضي، انضمت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في اعتماد قرار دون تصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن الوضع السياسي في المنطقة لا يسمح حاليا بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة من هذا النوع، غير أن تأييدنا لهذا القرار يُعد مقياسا لالتزام الولايات المتحدة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي خطاب هام أدلى به الرئيس بوش في ١١ شباط/فبراير، عرض عددا من المقترحات الرامية إلى تشديد القيود التي تحول دون انتشار الأسلحة النووية. والعديد من هذه المبادرات يتصل اتصالا مباشرا بتعزيز النظام العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذا ما اعتمدت هذه المبادرات، فإنها ستقلل بدرجة كبيرة من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفي المناطق الأخرى. والعمل الجماعي بهذا الشكل يمكن أن يساعد في تقليص فرص الحصول على المواد التي تتصل بأسلحة الدمار الشامل وتفكيك شبكات توريد الدمار. وكل الأمم المتحدة لا بد وأن تدرك أهمية التعاون في مجال التصدي لهذه التحديات الخطيرة الموجهة لأمننا. والتزام جميع دول الشرق الأوسط التزاما قويا بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب العزم على التصدي للمسائل السياسية المعقدة التي تفصل بين تلك الدول، هو الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى زوال خطر أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.